**كلية : الاداب**

**القسم او الفرع : التاريخ**

**المرحلة: الرابعة**

**أستاذ المادة : دكتورة وفاء محمد سحاب العاني**

**اسم المادة باللغة العربية :تحديث الدول الاسلامية**

**اسم المادة باللغة الإنكليزية : Modernization of the Islamic States**

**اسم المحاضرة الثامنة باللغة العربية: انتخابات عام ١٩٥٠ وتولي الحزب الديمقراطي السطلة**

**اسم المحاضرة الثامنة باللغة الإنكليزية : politics in Turkey 1960-1971**

## انتخابات ١٩٥٠ وتولي الحزب الديمقراطي السلطة

جرت الانتخابات في تركيا في ١٤ ايار ١٩٥٠ وشارك فيها ما يقرب ٨٨٪ من السكان وعلى الرغم مما كان يبدو فان المبادرة السياسية كانت بيد الجمهوريين لكن النتائج اسفرت عن فوز ساحق للحزب الديمقراطي اذ حصل على (٤٠٨) مقعد في البرلمان في حين حصل حزب الشعب الجمهوري على (٦٩) مقعدا وحصل حزب الأمة على مقعد واحد فيما حصل المستقلون على (٩) مقاعد

شكل فوز الحزب الديمقراطي منعطفا تاريخيا كبيرا في تاريخ تركيا الحديث وبداية تحول في مسيرة الحياة الديمقراطية فيها والتي لقيت ارتياحا ملحوظا في الأوساط الغربية وقد وصفتها الولايات المتحدة الامريكية بانها انتصار للديمقراطية . وعقب اعلان نتائج الانتخابات انتقل الحكم دستوريا إلى الحزب الديمقراطي اذ انتخب جلال بايار رئيسا للجمهورية في ٢٢ ايار ١٩٥٠ والذي كلف بدوره عدنان مندريس لتشكيل اول وزارة الحكومة الديمقراطيين والتي تضمن برنامجها القضاء على البطالة وتنشيط الاقتصاد الوطني وتحقيق الاستقرار السياسي ومنح العمال حقوقهم وتأكيد حرية الصحافة وتمسك الحكومة بمكافحة الافكار المعادية للسياسة الكمالية ( الافكار الدينية - الشيوعية) اما سياستها الخارجية فقد اعلنت استمرارها في سياسة تشجيع توظيف رؤوس الأموال الاجنبية وفتح الأبواب أمام الرأسمال الاجنبي وكانت الولايات المتحدة الأمريكية في مقدمة البلدان الرأسمالية الكبرى التي استثمرت رؤوس اموالها في تركيا، اذ بلغت نسبة مساهمتها قرابة ٦٥% من مجموع الاستثمارات الاجنبية ... كما شهدت تركيا في عهد الديمقراطيين عدة تغيرات سياسية واقتصادية واجتماعية حملت في طياتها بذور العوامل التي مهدت الى قيام انقلاب ٢٧ ايار ١٩٦٠ ففي مجال السياسة الاقتصادية ركزت على مسألتين أساسيتين الأولى تحسين أوضاع الفلاحين الاقتصادية والاجتماعية والثانية تشجيع راس المال الخاص في القطاع الصناعي وفتح الباب أمام الراسمال الاجنبي وواصلت حكومة مندريس توزيع الاراضي العائدة الى الدولة لقاء ثمن يدفعه الفلاحون على مدى عشرون عاما فصدر قانون الاصلاح الزراعي لسنة ١٩٥١ الذي تضمن اسكان الفلاحين في الأراضي السيحية الحكومية، اما الصناعة فقد استطاعت الحكومة ايجاد قطاعات صناعية مستقلة عن سيطرة الدولة ونفلت مشروعات الحكومة الى القطاع الخاص وقد بلغت قيمة القروض التي منحها المصرف

عام ١٩٥٤ ما يقرب من ١١٧ مليون ليرة وبلغت حصة القطاع الخاص من التصنيع في عام ١٩٥٠ نسبة ٥٨% وارتفعت الى ٦٥% في عام ١٩٥٤ وتبقى المسالة الدينية الركيزة المهمة في عقد الخمسينات اذ كان التحول في العلاقة بين الدين والدولة بمجيء الديمقراطيين انعطافه كبيرة تاريخ تركيا السياسي، فقد اتبع قادة الحزب سياسة أكثر تسامحا ممن سبقوهم، فقد انتصر المجلس الوطني في سنة ١٩٥٠ قرار يسمح بقراءة القرآن الكريم واداء الاذان باللغة العربية بعد أن كانا يؤديان باللغة التركية وسمح بتدريس مادة التربية الدينية التي اصبحت الزامية في المدارس الابتدائية وجعل التوجيه والارشاد الديني اختياريا في بقية المراحل وهاجم الديمقراطيون نهج اتاتورك الذي تخلى عن الاسلام ووصفوه بالإلحاد والفساد والتحلل الخلقي والذي اوصل تركيا الى ازمة اخلاقية ولا سيما بين الشباب التركي

ان هذا التراجع التكتيكي يكمن في سببين احدهما إدارة سياسة انتخابية تنافسية، اما الثاني فهو الاقرار بتخفيض القيود عن اجراءات اتاتورك الصارمة لأن مثل هذه الاجراءات كانت ضرورية بوصفها قواعد للإصلاح على المدى الطويل، وعلى هذا فمن الممكن مع أولئك الذين لاحظوا ان سياسات الحزب الديمقراطي بدت أكثر ديمقراطية

وشهدت مدة الخمسينيات انتشار الطرائق الصوفية وظهرت منظمات واحزاب ذات ميول دينية مثل الحزب الديمقراطي الاسلامي وحزب النهوض الديمقراطي والجمعية العسكرية وهذه جميعها تبنت الميول الدينية، وبرزت الحركة السنوسية كأنشط حركة دينية على الساحة التركية مستغلة التسامح الديني الذي ايداه الديمقراطيون منذ عام ١٩٥٠ واستطاعت كسب الانصار لها والانتشار في عموم تركيا .

ولدت سياسة التسامح التي انتهجها الحزب الديمقراطي ردود فعل عكسية وبدأت ملامح اقحام الدين في السياسة تأخذ صورها في الشارع التركي مما اثار احزاب المعارضة الأخرى ودفع الحزب الديمقراطي الى اعادة تقييم سياسته فاقر المجلس الوطني الكبير قانونا تضمن انزال عقوبة الاعدام بقادة واعضاء المنظمات والجمعيات التي تعمل على استهداف النظم الاجتماعية والاقتصادية السائدة في البلاد، ولا سيما تلك التي تحاول ضرب البنى العلمانية القومية للنظام الاجتماعي في تركيا، وقدمت حكومة الديمقراطيين شكوى ضد الحزب القومي مفادها أن الحزب يستغل الدين لأغراض سياسية ويحاول القضاء على النظام الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد واصدر المجلس الوطني الكبير قانون (حماية الوجدان والاجتماع والذي منع بموجبه استغلال الدين لتحقيق مارب شخصية وسياسية